

ياسية



سلسلة الرواتب. وقالت إن جميع المناقشات الجارية الآن في اللجان المشتركة لم تحرز أي تقدم بشأن البنود الخلافية المتعلقة بالإيرادات. ولفتت المصادر إلى أن جهات نيابية، أبرزها كتلة المستقبل، ويتحدث باسمها الرئيس السنيرة تعارض إقرار السلسلة كما وردت من اللجنة النيابية الفرعية، مطالبة بإدخال تعديلات كبيرة على السلسلة كما على البنود الضريبية.

ووصفت ما يجري بأنه «عملية احتيالية على الرأي العام وعلى المعنيين بالسلسلة، وحيث لا توجد مؤشرات إلى إمكان توصيل اللجان المشتركة إلى قرار».

وتوقعت المصادر أن يدعو الرئيس بري إلى هيئة عامة للمجلس النيابي، الثلاثاء المقبل، بقصد اتخاذ القرار النهائي، ولو من دون توصيل اللجان المشتركة إلى حل، حيث سيصار عندها إلى إحراج جميع القوى التي تقول في الإعلام عكس ما تقوله في الاجتماعات المغلقة.

وكشفت المصادر عن محاولة من السنيرة لإقناع رئيس الحكومة تمام سلام بالمبادرة إلى طلب استرداد مشروع القانون إلى الحكومة. ومع أن سلام أبدى تحفظاً، إلا أنه عاد وأجرى مشاورات مع كتل سياسية ممثلة داخل الحكومة، وأبلغ اعتراض غالبية وزارية على أي اتجاه لاسترداد المشروع، ما دفع سلام أمس إلى إبلاغ السنيرة أن الحكومة لن تسترد المشروع تحت أي ظرف، وأن الحكومة سوف تمتنع عن المشاركة حتى في مناقشات اللجان المشتركة، لأن الملف صار من مسؤولية المجلس النيابي.

وتحدثت المصادر عن احتمالين، إما أن تقر الهيئة العامة المشروع، لكن بعد إدخال تعديلات جوهرية، أو أن يعلن رئيس المجلس تأليف لجنة نيابية - وزارية تتولى درس البنود الخلافية خلال مدة زمنية قصيرة.

في المقابل، أذرت هيئة التنسيق، بعد اعتصامها في ساحة رياض الصلح، بالعودة إلى التصعيد ابتداءً من الإثنين المقبل، إذا لم يترجم المجلس النيابي الحقوق إلى أرقام بما يضمن إقرارها في السلسلة من دون خفض أو تجزئة أو تقسيط وبنسبة 121% على رواتب 2008، أسوة بالقضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية، وبما يحفظ الحقوق المكتسبة للأساتذة والمعلمين والقطاعات الإدارية والوظيفية كافة. وتمسكت الهيئة بالسير وفق خطين متوازيين: خط الاتصالات والمفاوضات من جهة، والتلويح بالإضراب المفتوح ومقاطعة الامتحانات الرسمية من جهة ثانية، مطالبة الكتل النيابية كافة بالوفاء بوعودها والوقوف إلى جانب حقوق الناس المشروعة، وإقرارها كاملة قبل نهاية الأسبوع، كذلك فقد جددت رفضها لقرض الضرائب على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، عبر إصرار البعض على زيادة الضريبة على القيمة المضافة، أو عبر رفع الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية، أو عبر رفع تعرفه الكهرباء، أو أي وسيلة لسد عجز الخزينة المتزايد جراء سياسات المحاصصة في الإنفاق، وتغطية تكاليف خدمة الدين العام، والهدر والفساد والصفقات والتهرب وضعف الجباية، حيث تكمن موارد تمويل السلسلة.

أسس، التزمت معظم الإدارات العامة بإضراب هيئة التنسيق باستثناء بعض الموظفين الذين سبوا معاملات إدارية ضرورية. أما نسبة الاستجابة في المدارس الخاصة، فلم تكن كبيرة، ولا سيما في مدارس المؤسسات التربوية التابعة للجمعيات الدينية، والأحزاب السياسية، بعكس الإضراب الأخير.

اقتصاد السوء

1 - اقتطاع ضريبي من المصارف

لتمويل ما هو مطلوب منها، ليس فقط على صعيد تصحيح رواتب نحو 220 ألف موظف ومقاعد في الإدارات والمدارس الحكومية. بل أيضاً على صعيد توفير الحماية الاجتماعية والاستثمار العام في البنى التحتية والخدمات. فأرباح المصارف هي مجرد مثال يحاولون التعمية عليه، وهو ينطبق على أرباح المضاربات العقارية والاحتكارات التجارية وريوع الامتيازات والعقود المختلفة.

الكثير من دول العالم فرضت (أو تدرس) زيادة الاقتطاع الضريبي من أرباح المصارف بهدف استرداد بعض الأموال العامة التي أنفقت على دعمها سابقاً لمنع إفلاسها. في لبنان، لم يبلغ الأمر هذا المستوى من التفكير السياسي، فما وافقت عليه اللجان النيابية المشتركة أمس بقي، على أهميته، مقصراً، إذ وافق النواب على رفع الضريبة على ربح الفوائد من 5% حالياً إلى 7%، ووافقوا (ولو بأية

ملتوية) على إخضاع المصارف لهذه الضريبة بعدما كانت معفاة منها. هذان التعديلات سيؤمنان زيادة في إيرادات هذه الضريبة بقيمة 260 مليار ليرة فقط في عام 2015، ستضاف إلى نحو 660 مليار ليرة محققة في عام 2013، أي إن مجمل إيرادات هذه الضريبة ستكون بحدود 920 مليار ليرة فقط لا غير. لا يحتاج اللبنانيون إلى أدلة إضافية للتيقن من أن أرباح أصحاب المصارف المعروضة أعلاه، نتجت في الأساس من السياسة النقدية (تثبيت سعر صرف الليرة وأسعار الفائدة العالية) ومن الدين العام ومن الدعم المباشر على أشكاله. فالمصارف

توظف حالياً نحو 39,8 مليار دولار في سندات الخزينة (بالليرة والعملات الأجنبية) الصادرة عن وزارة المال، وكذلك توظف نحو 22,5 مليار دولار في شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان، فضلاً عن نحو 54400 مليون دولار موظفة كودائع لدى المصرف المركزي، ما يعني أن نحو 116,7 مليار دولار (في نهاية 2013) موظفة لدى الدولة وتكسب المصارف منها أكثر من 6 مليارات دولار سنوياً، عدداً ونقداً، ممولاً من المال العام. هل من يستطيع أن يقنع دافعي الضرائب (باللغة الليبرالية) بأن اقتطاع ضريبة بنسبة 10% (مثلاً) من أرباح هذه الفوائد سيكون كارثة؟

(يتبع)

محمد زبيب

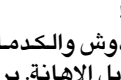
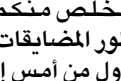
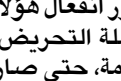
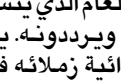
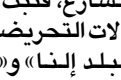
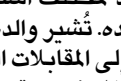
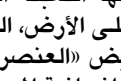
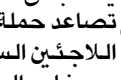
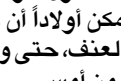
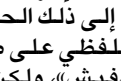
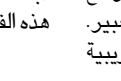
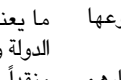
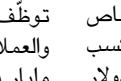
في نهاية عام 1992، مع انطلاق ما سمي «مشروع الإعمار» أو «وعد الربيع»، لم تكن رساميل المصارف (أموالها الخاصة) قد تجاوزت 140 مليون دولار. بعد ذلك، صارت «تنتفخ» من دون توقّف، حتى بلغت الآن نحو 14800 مليون دولار، أي إنها تضاعفت على مدى 21 عاماً 106 مرات، أو ما قيمته 14660 مليون دولار، بمتوسط زيادة سنوية يبلغ 698 مليون دولار. هذا المؤشر «الموثق» لا يعكس الحقيقة كاملة، بل جزءاً مهماً منها فقط. فالمصارف العاملة في لبنان، التي تقلص عددها في هذه الفترة، وزعت بالفعل أرباحاً سنوية على أصحابها خلال الفترة الماضية وصل مجموعها إلى 4 مليارات دولار، كما تنامت محفظتها العقارية إلى أكثر من 3 مليارات دولار بسبب السيطرة على الرهون سداً لديون الزبائن وارتفاع الأسعار في ظل المضاربات، كذلك أنفق المتحكمون في إدارات المصارف وميزانياتها لحسابهم الشخصي نحو 3 مليارات دولار على شراء البيوت والشاليهات والسيارات والأسفار والهدايا والولائم الخاصة... واحتسبها ضمن النفقات التشغيلية.

هذا يعني أن الأرباح التي حققتها المصارف في عقدين من الزمن تقدر بنحو 21660 مليون دولار. وكما يكون هذا الحساب دقيقاً، يجدر حسم نحو 2500 مليون دولار من هذه الأرباح المحققة، لكونها تمثل قيمة السندات التفضيلية التي أصدرتها المصارف في فترات مختلفة وكتتب فيها أشخاص

من خارج نادي أصحاب المصارف المباشرين. وفي الحصيلة، كسب المتحكمون في ملكية المصارف وإداراتها نحو 19160 مليون دولار حتى الآن. المفارقة التي تؤكد دقة هذا الحساب أن المصارف نفسها أعلنت سنوياً عن أرباح صافية (بعد اقتطاع الضريبة) بلغ مجموعها المتراكم بين عامي 1993 و2013 نحو 15300 مليون دولار!

باختصار، حقق المصرفيون عائدات سنوياً «مضموناً» على استثمارهم يمكن تقديره بنحو 30% سنوياً على مدى 21 عاماً، وهو عائد مرتفع جداً بكل المقاييس. لا يمكن إنتاجه إلا من عمل سيئ، في اللف تعبير. إذ، ليس صحيحاً أبداً أن الدولة عاجزة عن زيادة اقتطاعاتها الضريبية

كسب اصحاب المصارف 19160 مليون دولار



العنصرية اللبنانية بشكلها الأصعب

فراس ابو محلل

ليس محمد خاروكي، الطفل الدمشقي ذو السنوات العشر، بلاجئ في بلاد الأرز، بل هو أت إليها برفقة والديه اللذين انتقلا للعمل فيها منذ ثلاث سنوات. أمضى محمد السنيتين الأخيرتين تقريباً في مدرسة «اليسيه فينيكس» في دوحة الحص، حيث خبر الاستعلائية والعدائية اللبنانيين بشكلهما «الصافي» غير المشذب أو المموه، أي كما يعبر عنهما الأطفال والأولاد، بعد تشريحهم لـ «سرها» الفج العاري من أهاليهم. تشهد لخبرة محمد الخدمات والخدوش على وجهه، إذ تكلمت معاناته من المضايقات والإهانات اليومية في المدرسة بتعرضه للضرب المبرح في باص المدرسة أول من أمس، واذنبه أنه لم يقبل بإهانة كرامته وسوريته»، تقول والدة الطفل.

لطالما اشتكى محمد من المضايقات والإهانات التي يتعرض لها باستمرار في المدرسة، وفي الباص خصوصاً، حيث تبدأ رحلته اليومية لحظة صعوده الباص بعبارات من قبيل «يالاً ولا سوري»، و«يا سوري» و«يا سوري يا أندبوري»، ويحشر مع بعض الأطفال السوريين زملائه في أضيق مساحة ممكنة على مقاعد الباص، ويأمره أولاد بأن «يخرس»، ويوجه إليه آخرون عبارات نابية، ويقول له ولد عمره 15 أو 16 سنة، «كنت لأنتحر لو كانت والدتي سورية»، وهكذا! صارت الطفل دائم العصبية، تقول والدته، وبات ينفجر باكياً بمجرد الحديث معه، ويكره رفضه الذهاب في الباص، ويلخ على مغادرة لبنان والعودة إلى الشام. ذهبت والدة مرات عديدة إلى المدرسة في الأشهر

الماضية، وأعطت الإدارة أسماء الأولاد الذين كانوا إلى ذلك الحين يكتبون بالاعتداء اللفظي على طفلها، مع بعض «التدفيش»، ولكن الإدارة لم تحرك ساكناً. تقول والدة إنها لم تصدق أنه يمكن أولاداً أن يبلغوا هذا المستوى من العنف، حتى وقع الاعتداء بالضرب أول من أمس.

تطورت المضايقات بحق الطفل وأترابه السوريين مع تصاعد حملة التحريض السافر على اللاجئين السوريين في الإعلام وعلى منابر السياسيين، والأخطر منها التعبئة الجماهيرية المباشرة على الأرض، التي تأخذ شكل التحريض «العنصري» السافر الذي يسقط إنسانية المحرّض عليه، ويبرر ويمهد لمختلف أشكال السلوك الإجرامي ضده. تشير والدة الطفل في هذا السياق إلى المقابلات التلفزيونية التي تدعى «الموضوعية» بنقلها آراء الناس في الشارع، فتبث على نطاق واسع الانفعالات التحريضية من قبيل صيحات «البلد لنا» و«السوريين خربوا البلد»، فتجعلها جزءاً مألوفاً من الخطاب العام الذي يتشربه الأولاد عن أهاليهم ويرددونه. يقول الطفل محمد إن عدائية زملائه في المدرسة تصاعدت بشكل كبير في العام الأخير، ما يؤكد تطور انفعال هؤلاء الآخرين بتصاعد حملة التحريض العنصري في البلاد عامة، حتى صاروا يقولون له في الأشهر الأخيرة «شو مقعدكم عنّا؟ بدنا نخلص منكم!» فلم يكن غريباً أن تتطور المضايقات والإهانات «المعهودة» أول من أمس إلى الضرب المبرح، من دون أن يتدخل سائق الباص حتى!

ليست الخدوش والكدمات أكثر ما يؤلم محمد، بل الإهانة. يرفض الطفل البقاء في لبنان، لا المدرسة فقط؛ فهو يتحسس، رغم صغر سنه، المعاملة «المميزة» التي يلقاها وعائلته على حواجز التدفّيش الأمنية وفي الحديقة قرب شققته حيث يلعب، بمجرد سماع لكنتهم الشامية. تقف والدة محمد عند هذا الموضوع بالذات، مذكّرة بانها وعائلتها ليسوا بلاجئين، وبالتالي لا يشكلون عبئاً على الدولة «المضيقة» وموازنتها، بل هم من الطبقة الوسطى، قاطرة الإنفاق الاستهلاكي في لبنان السياحة والخدمات. فالاستعلائية والعدائية اللتين يلقونهما هما «عنصرية»، إذ، ولا يمكن تفسيرهما على أي نحو آخر!

أجرى ذوو محمد اتصالات مع مراجع رسميين عديدين بعد الاعتداء على ابنهم بالضرب، واتصل وزير التربية بمدبر مدرسة «اليسيه فينيكس»، عادل عواد، فقال الأخير إن ما حدث هو «إشكال بين أولاد صغار»، وإنه «لا عنصرية في الموضوع»، بل ادّعى أن الطفل محمد لم يُضرب حتى! ذهبت والدة إلى المدرسة أمس، فتغيرت «نغمة» المدير: «لا أمك عصيّ سحرية» لإصلاح لبنان، قال عواد، ملقياً بالمسؤولية على «السياسيين»، وقد أصاب في ذلك!

لا يمكن فصل العنصرية اللبنانية تجاه «السوري» و«الفلسطيني» عن عنصرية الطوائف اللبنانية بعضها تجاه بعض: هي الثقافة نفسها التي تمنع تشكل هوية جامعة للكيان اللبناني، وتمنع إحتلاف الناس على أساس مصالحهم الحيادية وبنائهم لدولتهم هم، لا دولة الأوليغارشيا الحاكمة، وهي الثقافة نفسها التي تغذي الأزمات المستدامة للكيان اللبناني، وتعبئ المتقاتلين في الحروب الأهلية العنيفة.

الاجتماع الأخير لتكتل الإصلاح والتغيير

وسط هذه الأجواء الضبابية، أبدت مصادر وزارية خشيتها من استمرار مماطلة المجلس النيابي في ملف

كبرت ثقتنا بـ حنا». هذا ما يقوله استاذ ثانوي امضى ثلاثة عشر عاماً في قطاع التعليم، ويضيف «ثمة دائماً شرائح واعية، لكنها تحتاج الى موجه أهلاً للثقة». وعلى الرغم من الثقة التي يبديها المجتمعون بقدرة تحركهم على الضغط على الجهات المعنية، وعزمهم عن «الانسلاخ» عن مرض «الانصياع» السائد لدى العديد من اللبنانيين، إلا ان من بين المجتمعين من لم يكن متفائلاً بهذه التحركات. انطلاقاً من اعتبارهم ان النظام السياسي الفاسد يحتاج الى ما هو اكبر من عمل نقابية، وان الضغط الحقيقي يقضي بتوسيع قاعدة «المسليخين» عن زعماء طوائفهم، وهو، برأيهم، يحتاج الى «معجزة». وعند سؤالهم عن سبب نزولهم الى الاعتصام طالما انهم غير متفائلين بجدوى تحركات كهذه، يجيبون: «ما في بديل»، ذلك انها الوسيلة الوحيدة المتوافرة للتعبير عن رفضهم للواقع الحاصل.

ما عكسته التظاهرة امس يتخطى مسألة مطلب حقوقي، ليشمل حركة نقابية مستقلة لديها من يؤمن بها، لدرجة انه قادر على الاستغناء عن زعماء الطوائف من اجلها! الامر الذي يمثل خطراً إما على الطاقم السياسي في لبنان، أو على حنا غريب!